تداعيات ما بعد السفر

بسمة النسور

رغم ما ينطوي عليه السفر من متعة ودهشة واكتشاف وتجديد، يظلّ تجربةً روحيةً عميقةً إذا ما أتيحت لنا خلاله فرصةُ التأمّل بالأشياء من حولنا، ومواجهة ذواتنا المنهمكة باليومي والمعتاد والمتكرّر، فحين نغادر أماكننا واحيُتنا في إجازة طويلة نسبياً، يتسنّى لنا النظر إليهم من بعيد، وندرك مدى أهمّيتهم في حياتنا سنداً وملاذاً وعزاءً، ونقدّر أكثر المكان الذي نتذمّر من روتينه في العادة، ونسلّم بأن لدينا كثيراً ممّا يستحقّ الامتنان، غير أننا في غمرة الاعتياد نغفل عمّا حبتنا به الحياة من عطايا، ونواصل الشكوى والامتعاض. ندرك ذلك كلّه حال هبوط الطائرة في وجهتنا التي قصدناها هروباً من ضغوط كثيرة، نتوهّم أننا بمُجرّد ابتعادنا في الجغرافيا قد نتخفّف من وقعها الثقيل، غير أن المواطن العربي المحكوم بالياس في اللحظة الراهنة لا يملك مثل هذا الترف، حتى لو سافر إلى آخر الدنيا، فإنه يتأبّط همومه وأحزانه وأسماء على أوطان حزينة ممزّقة مستباحة مستهدفة، يَحيق بها الموت والخسارات والدمار والخذلان والخيبة من كلّ صوب.

انتابتني مشاعرُ متضاربةٌ في أثناء زيارتي إيطاليا أخيراً، بعد غياب سنوات طويلة، وبمقدار فرحتي بلقاء صديقة إيطالية قديمة، هي بمثابة ابنة لي، غير أن الغضب من عدم اكتراث الغرب بما يدور من أهوال لازمني طوال الوقت.

استقبلتني ليديا بكلّ الحُبّ الممكن، وهي التي تتعاطف بشكل مطلق مع مأساة أهل غزّة وهم يواجهون الموت عزلاً من مقومات الحياة كلّها، وقد تخلّى العالم بأسره عنهم وصمّ آذنيه عن عذاباتهم. تسكّنا في أزقة نابولي العتيقة، التي ذكّرتني بحارات ضاحية وادي السير (في عمّان) وأزقته، اصطحبتني إلى أماكن يجهلها السياح في روما، تلك المدينة المُتحف الساحرة والصاخبة في مدار الساعة. استأنفنا حواراتنا التي بدأت في عمّان قبل سنين طوال عن الحياة والموت والعلاقات الإنسانية المشوّهة، وعن غياب الحُبّ وحالة الغُربة التي يعيشها الإنسان المعاصر في كلّ بقعة من هذا الكون غير الفسيح، وفي كلّ مرّة كان حديث غزّة يطغى على كلّ شيء، لأنّها الوجع والجرح العصي على الالتئام، غير أن ليديا تظلّ الاستثناء، فالإيطاليون منهمكون بقضاياهم وظروف حياتهم الصعبة، حيث الغلاء الفاحش والبطالة وتراجع مستوى الخدمات ومشكلات الهجرة غير الشرعية، التي تشكّل صداعاً مزمناً لهم، ما قد يُفسّر حالة العدائية لدى بعض المتعصّبين الطليان تجاه المهاجرين.

سألت أحدهم في حوار عابر عن سبب كراهيته التي لم يخفها أمامي تجاه العرب، قال: «لأنهم أصل البلاء والتطرّف الإرهاب. إنهم سبب الفوضى والسرقات وترويج المخدّرات في روما». وأضاف أنه يشعر بالحزن على «إسرائيل المسكينة» وهي تواجههم نيابة عن الغرب، وتحدّ من خطرهم على العالم المتحضّر (!). حاولت قدر المستطاع (بلا جدوى) توضيح الصورة، وعمق المأساة التي يعيش الشعب الفلسطيني في ظلّها، وعدت به إلى الماضي غير البعيد، وشرحت له ملابسات إنشاء هذا الكيان المغتصب المجرم، ودور الغرب المشبوه في دعم عصاباته، غير أنه ظلّ متشبثاً برأيه الذي يعكس الرأي العام، ليس في إيطاليا فحسب، بل في الغرب كلّه. أتيح لي الاطلاع على الواقع المزري الذي يعيشه المهاجر، الفلسطيني والعراقي والسوري والمغربي والتونسي والجزائري، الهارب من الموت والمجاعة والفاقة إلى ذلّ الغربة والمطاردة، والتهديد بالترحيل سيفاً مُسلطاً على لقمة عيشه التي يحصل عليها بشقّ النفس. رغم ذلك كلّه لم يخلُ الأمر من بهجة عارمة غمرت قلبي حين شاهدت في قلب نابولي علَمَ فلسطين مرفرفاً على واجهة أحد البيوت، شاهداً لا يمكن تجاهله على الحقّ، وشمسه التي لن تغيب حتى لو كره المجرمون.

العزوف عن الانتخابات

المهدي مبروك

شهدت تونس والجزائر انتخابات رئاسية لم تفصل بينهما سوى أسابيع قليلة. ورغم اختلاف التراث السياسي في كلّ من البلدين، كانت النتائج متقاربةً إلى حدّ التماثل. فاز الرئيسان عبد المجيد تبّون وقيس سعيّد بنسب متقاربة، بما أن نسبة الإقبال كانت متقاربة. أقبل ما يناهز ربع الناخبين على صناديق الاقتراع، فيما اختار ثلاثة أرباعهم العزوف لأسباب عديدة تذهب الدراسات السياسية الراهنة إلى أن العزوف، حتى لو لم يكن مقاطعةً واعية ومقصودة، هو تعبير عن مشاركة سياسية، أو بما يقول بعض الخبراء أيضاً، مشاركة من نوع آخر.

كانت نسبتي الإقبال في هذين البلدين ضعيفة، ما لا يعود إلى العزوف الديمقراطي الذي شهدته البلدان العريقة ديمقراطياً، بل أقرب إلى عزوف شعولي، أي سلوك سياسي ناجم تحديداً من انغلاق الفضاء السياسي ومحدودية القدرة في أن يمثّل الانتخاب تغييراً للنخبة السياسية، أو حتى فُرَجَ تغيير للخيارات السياسية. ثمّة شعوب اطمأنت إلى ديمقراطيتها باعتبارها راسخة القدم، فالتفت شبابها إلى مسائل ذاتية حميمية. لم يعد لديهم مهمّاً أن يناضلوا بأصواتهم أو احتجاجهم، سواء من خلال مظاهرة أو اعتصام، من أجل نيل حقوقهم أو ليسجّلوا باظافرهم وجلدهم مساحة من الحرّيات الفردية. هذه المسائل كلّها تخدّر كثير من قناعة، بل مسلّمات. يتّخذ الاحتجاج هناك مضامين أخرى على غرار النضال من أجل الماء أو بداس الحلزون أو لا تقلع أشجار الغابات، أو من أجل أن تحظى القطط بحياة كريمة.

لم تعد الثورات الديمقراطية واردةً هناك، فللنضال عناوين أخرى، وهي لا تقل بأساً ونبلاً عن المعارك الديمقراطية كلّها، التي تخاض في مجتمعات أخرى من أجل أن يقول شابّ كلمة حرّة من دون أن يخشى إيقافه أو تعذيبه. لذلك أثارت نسب الإقبال الضعيفة في الانتخابات التي شهدتها بلدان كالجزائر وتونس عديداً من الأسئلة، في وقت سارعت فيه أنظمتها إلى البرهنة أن ثلاثة أرباع الجمهور الانتخابي أثر عدم الانتخاب لأنه اطمأنّ إلى أن بلدهم في أيادٍ أمينة، وأنه لا جدوى بغرض الأمر الواقع. لا تترشّح الأنظمة في البلدان العربية من خلال المنجز التنموي أو الديمقراطي، بل من خلال لعبة «ألوان مان شو»، حين يختار اللاعب الوحيد اللعبة، يخلق تقليدياً انتظارات من نوع آخر.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

من يتحدّث باسم الفلسطينيين ومن ينفّذ اتفاقاً؟

داود كُتّاب

قد يبدو سؤالٌ عمّن يتحدّث باسم الفلسطينيين غريباً في ظاهره، فقد تكون لدى منظّمة التحرير الفلسطينية ورئيس لجنتها التنفيذية محمود عبّاس الإجابة الواضحة، فعبّاس الذي انتُخِب رئيساً للسلطة الفلسطينية في عام 2005 يتولّى رئاسة الأجهزة العسكرية والاستخبارية التابعة للسلطة الفلسطينية. ويصفته هذه، يعيّن أيضاً رؤساء الوزراء والقضاة والمحافظين في السلطة الفلسطينية، وبصفته رئيساً للمنظمة، يعيّن سفراء دولة فلسطين، بمن فيهم سفير فلسطين لدى الأمم المتحدة.

ولكن بعد مرور عام على حرب الإبادة في غزّة، وتغلّل المستوطنين المسلّحين في الضفة، بعدّ غياب وحدة وطنية تمثّل الفصائل الفلسطينية العاملة والمناضلة، وصمتٍ عارٍ على الشعب الفلسطيني، وقيادات الشعب، ابتداء من الرئيس إلى رؤساء الفصائل كافّة، يتحفّلون مسؤولية غياب الوحدة الوطنية المنشودة، التي يطالب بها الجميع. وبعيداً عن الضريبة اللفظية للوحدة، فإنّ الانقسام الفلسطيني متمركز في مقرّ الرئاسة في رام الله. ومن هنا، من يتحمّل المسؤولية والتسمية عليه أن يتحمّل الانتقاد، وإن لم يكن قادراً على حمل المسؤولية وتقبّل النقد، فمن الضروري أن يوفّر فرصةً للآخرين ليقوموا بذلك. وفي هذا المقام، من الواضح أن قدرة الرئيس عبّاس في حماية المصالح الفلسطينية أصبحت منذ فترة طويلة سلبيةً، ومُضرّةً بالمصلحة الوطنية العليا، كما أصبح الدفاع عن الرئيس والرئاسة الفلسطينية، حتى من المؤيدين للحركة الوطنية، صعباً للغاية. ساهم غياب عبّاس عن الساحة خلال حرب الإبادة في غزّة في تراجع شعبيته، وهو ما يرتبط إلى حدّ كبير بأنه في رأس السلطة مدّة تقارب عقدَين من الزمان، من دون إجراء انتخابات. خلال هذه الفترة لم تتحسّن حياة الفلسطينيين، فسيطرت «حماس» على غزّة منذ عام 2007، عندما أطاحت السلطة الفلسطينية في أعقاب فوزها في الانتخابات الفلسطينية عام 2006، وقد فشلت (أو أفشلت) المحاولات لأنهاء الانقسام، بما ذلك سَيْل الدم الفلسطيني، بين حركتي حماس وفتح.

أدى تدّني شعبية عبّاس والقيادة الفلسطينية على نطاق واسع إلى ظهور عديد من القوى والأفراد المعارضين، لكن من استطاع منهم أن يحقّق اختراقاً للركود السياسي، يصعّب على الآخرين الانضمام إلى المعركة السياسية، وتحقيق انتصار، والوصول إلى صنع القرار. وباعتبارها المنافس الأقوى لمنظمة التحرير الفلسطينية وعبّاس، تقف حركة حماس في قمّة المعارضين. ولكن هجومها على إسرائيل في 7 أكتوبر (2023) قلّص من الواضح أن قدرة الرئيس عبّاس في حماية المصالح الفلسطينية أصبحت منذ فترة طويلة سلبيةً، ومُضرّةً بالمصلحة الوطنية العليا، كما أصبح الدفاع عن الرئيس والرئاسة الفلسطينية، حتى من المؤيدين للحركة الوطنية، صعباً للغاية. ساهم غياب عبّاس عن الساحة خلال حرب الإبادة في غزّة في تراجع شعبيته، وهو ما يرتبط إلى حدّ كبير بأنه في رأس السلطة مدّة تقارب عقدَين من الزمان، من دون إجراء انتخابات. خلال هذه الفترة لم تتحسّن حياة الفلسطينيين، فسيطرت «حماس» على غزّة منذ عام 2007، عندما أطاحت السلطة الفلسطينية في أعقاب فوزها في الانتخابات الفلسطينية عام 2006، وقد فشلت (أو أفشلت) المحاولات لأنهاء الانقسام، بما ذلك سَيْل الدم الفلسطيني، بين حركتي حماس وفتح.

أدى تدّني شعبية عبّاس والقيادة الفلسطينية على نطاق واسع إلى ظهور عديد من القوى والأفراد المعارضين، لكن من استطاع منهم أن يحقّق اختراقاً للركود السياسي، يصعّب على الآخرين الانضمام إلى المعركة السياسية، وتحقيق انتصار، والوصول إلى صنع القرار. وباعتبارها المنافس الأقوى لمنظمة التحرير الفلسطينية وعبّاس، تقف حركة حماس في قمّة المعارضين. ولكن هجومها على إسرائيل في 7 أكتوبر (2023) قلّص بشدّة من أي احتمال لتمثيلها فلسطين في المحافل الإقليمية أو الدولية. وفي سبتمبر/أيلول الماضي، أظهر استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية أن شعبية «حماس» بلغت 37% في الضفة الغربية و35% في غزّة، في حين تحظى حركة فتح بشعبية مماثلة مع اختلاف كبير، في حين 20 مليار دولار. وفيما رحّبت المنظّمات غير الحكومية بشكل عام بإعلان زيادة المساعدات الإنسانية في نهاية أعمال المؤتمر الدولي، انتقدت غياب الإرادة السياسية، والشفافية في أداء المؤسّسات، والإزدراء الصارخ للمجتمع الدولي، الذي يسمح بإفلات الحكومة الإسرائيلية من العقاب في غزّة ولبنان، إذ يثبت الجيش الإسرائيلي عدم اكتراثه بالقوانين وبالتمييز بين المقاتلين والمدنيين. لا ينبغي عليهم أن يمارسوا السياسة، فالحاجة ماسّة إلى خريطة طريق سياسية، وإلى

> أدّى هجوم «حماس» في 7 أكتوبر، والحرب التي على غزّة، إلى تسريع قضية خلافة عبّاس، واكتسب ذلك زخماً منذ مقتل السنوار

أولويات الأسرى الفلسطينيين، التي تصرّ عليها حركة حماس في حال انجاز عملية تبادل محتملة. ويتصدّر القائمة أحمد سعدات من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وتأتي تلك المعلومة بلسان مصادر مطّلعة على معايير إطلاق سراح السجناء الفلسطينيين، إذ اتفق على منح الأولوية في عمليات التبادل لمن هم أكبر سنّاً، ولهم في المعتقلات الإسرائيلية أطول فترات اعتقال. إضافة إلى مروان البرغوثي ينتظر أيضاً مرشّحون كانوا ينتمون سابقاً إلى حركة فتح، وأبرز شخصين في هذا السياق وزير الخارجية السابق ناصر القدوة، ومحمّد دحلان الذي أسّس ما سمّاها حركةً إصلاحية داخل حركة فتح، وهي التيّار الإصلاحي الديمقراطي، في عام 2007، ولها مؤيّدون في غزّة والضفة الغربية.

يحظى القدوة بدعم دولي أكثر من دحلان، حتى تأييده شعبياً أقلّ. القدوة قريب الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، وعضو سابق في اللجنة المركزية لحركة فتح، عُزل من «فتح» في عام 2021، لتجرّئه على التفكير في الترشّح إلى جانب البرغوثي وزوجته المحامية فدوى، في الانتخابات الفلسطينية التي ألغيت في النهاية. اكتسب شهرةً دبلوماسية بعد صياغة اقتراح سلام في وقت سابق من هذا العام لحلّ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني مع رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت. ودعي وأولمرت للقاء كبار المسؤولين في بروكسل ومدريد وروما وواشنطن لمناقشة الاقتراح. التقى كلاهما البابا فرانسيس الأسبوع الماضي، ومن المقرّر أن يلتقيا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. ويصرّ دحلان على أنه لا يرغب في منافسة عبّاس، ويقترح نائبه سمير مشهراوي لذلك، يعمل في هدوء لبناء قاعدة قوية في الضفة الغربية وقطاع غزّة من خلال دعم مشاريع إنسانية، والعمل الإعلامي من خلال محطّة تلفزيونية وموقع إلكتروني مقرهما مصر.

التحدّي الأخر الذي يواجه عبّاس هو المؤتمر الوطني الفلسطيني، الذي انطلق نداء إلى عقده في فبراير/شباط 2024، ومن المتوقع أن يُعقد في الدوحة في يناير/كانون الثاني 2025، وقد انضمّ إلى فكرته فلسطينيون من 46 دولة، ومنهم مجموعات تدعم المناضل مروان البرغوثي، ما قد يشكّل ثغرة كبيرة في حركة فتح برئاسة الرئيس عبّاس.

أدى هجوم «حماس» في 7 أكتوبر، والحرب التي تلت ذلك في غزّة، إلى تسريع قضية خلافة عبّاس، الأمر الذي اكتسب زخماً جديداً منذ مقتل يحيى السنوار. لم يفشل عبّاس وحكومته في حشد الدعم الدولي الفعّال لإنهاء الحرب في غزّة فحسب، بل فشل أيضاً في حشد الدعم من الزعماء العرب والإسلاميين، ممّا سرّع النقاش حول من يتحدّث باسم الشعب الفلسطيني، ومن يستطيع أن ينفّذ أيّ اتفاق يتم التوصل إليه لحلّ القضية الفلسطينية.

(كاتب من الأردن)

لبنان في تحدّيات لا تحصى

يقظان التقي

حشد مؤتمر لبنان، بمبادرة من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، دعماً دولياً قوياً بهدف تقديم المساعدات الإنسانية، وأتاح جمع مليار دولار للبنان وجيشه، ولكن في أفق سياسي لا يزال غير مؤكّد لجهة التعبئة لوقف إطلاق النار ودعم انتشار القوى المسلّحة اللبنانية، مع قوات الأمم المتحدة المؤقتة (يونيفيل)، في مناطق القتال بين إسرائيل وحزب الله. وكما كان متوقّعاً، نجح المؤتمر في التذكير بالتزام فرنسا (السياسي خصوصاً) بالعمل على إعادة السلام إلى لبنان في ديناميةٍ دبلوماسية جارية في سلسلة المبادرات الفرنسية، التي رافقت أزمات لبنان المتتالية. وإذ يبدو أن الهدف الأول قد تحقّق، من غير المرجّح أن تسمع إسرائيل وإيران إلى دعوة فرنسا إلى إنهاء القتال على الفور.

أما المساعدات الإنسانية، فينظر إليها أنها رعاية لحاجات الطوارئ، والتقديرات كلّها تشير إلى انكماش بنسبة 2,9% إذا استمرّت الحرب حتى نهاية العام 2024، وإلى تراجع خطير في الناتج المحلّي الإجمالي (التقييم السريع الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). وتكافح البلاد المدرجة في اللائحة الرمادية لآثار المباشرة للتفجيرات والنزوح وتدمير البنية التحتية ومعالجة الخدمات الإنسانية التي تنهار، والعديد من الأساسيات التي تسمح للمجتمع بالعمل. وفي تقرير، قدّرت مجموعة العمل المستقلّة من أجل لبنان، وخبراء لبنانيون، أن كلفة الحرب، التي الحقت خسائر فادحة بحياة اللبنانيين وسبل عيشهم، تصل إلى 20 مليار دولار. وفيما رحّبت المنظّمات غير الحكومية بشكل عام بإعلان زيادة المساعدات الإنسانية في نهاية أعمال المؤتمر الدولي، انتقدت غياب الإرادة السياسية، والشفافية في أداء المؤسّسات، والإزدراء الصارخ للمجتمع الدولي، الذي يسمح بإفلات الحكومة الإسرائيلية من العقاب في غزّة ولبنان، إذ يثبت الجيش الإسرائيلي عدم اكتراثه بالقوانين وبالتمييز بين المقاتلين والمدنيين. لا ينبغي عليهم أن يمارسوا السياسة، فالحاجة ماسّة إلى خريطة طريق سياسية، وإلى ضغط أكبر على إسرائيل لوقف الحرب الواسعة والقصف المستمرّ.

مع ذلك، برزت أهمّية المؤتمر في أنه أعاد لغة التعاطف التي افتقدها لبنان منذ بدأت الحرب، وذلك في تشديد المجتمعين على أنه ليس متروكاً، وعلى أولوية وقف إطلاق النار وتطبيق قرار مجلس الأمن 1701 بكلّ مندرجاته، من خلال ضمانات يقدّمها الجانب اللبناني. ولو أن الخلاف لم يغب حول آليات تنفيذ القرار في انتظارات تتحكّم فيها قوىً دوليةً بوقف إطلاق النار، وبنتائج الردّ الإسرائيلي على الهجوم الصاروخي الإيراني، وبنتائج الانتخابات الأميركية، وسط سعي إسرائيل إلى التأثير على البيئة الدولية عبر خلق واقع جديد في الأرض يساعدها في ديمومة الاحتلال. تبدو الطموحات التي أعرب عنها الإليزيه مشكوكاً فيها؛ دعم سيادة لبنان؛ فتح طريق الحلّ السياسي؛ تعزيز عمل المؤسّسات، وهي من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. فالخروج من المأزق السياسي من مسؤولية اللبنانيين (عبر عاموس هوكشتاين وأنتوني بلينكن) تقول: «القبول بالمفروض حالياً، تنفيذ القرار 1559، حتى لا يضطر للقبول بشروط أقسى لاحقاً»، ما يُؤشّر إلى إنهيارات سياسية مختلفة. ولبنان في تكوينه وتناقضاته، لا يستطيع تنفيذ ذلك في حالة اللادولة، التي لا تملك أجوبةً عن تصوّرات تُطرح من الخارج، إلا إذا أرادت الطائفة الشيعية مجتمعة (ليس فقط حزب الله)، وقرّرت مثل الطوائف الأخرى أن تخرج من حرب مدمّرة لحماية الدولة وقواها الأمنية، ومنعاً لتدهور الأوضاع الداخلية. وقد أخرجت الميليشيا الشيعية قدراتها من الأرض في ظلّ مليارات الدولارات التي قدّمتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وفي الأعمال الحربية، بعد ثلاثين يوماً، لم تتمكن إسرائيل من السيطرة بالكامل على أيّ بلدة، وفقدت العديد من جنودها، إذ فوجئوا بدرجة الاستعداد وكفاءة المقاتلين في مارون الراس وعيتا الشعب، في مختلف أنحاء جنوب لبنان. ولإيران هدفان، الأدنى منع توسّع الحرب لتشملها، وهي تحارب في لبنان من خارج أرضها لتحمي نفسها، والهدف الأقصى أن تكون شريكة للولايات المتحدة وإسرائيل والسعودية، «أعمدة الاستقرار» في النظام الجديد في المنطقة.

نتائج الحرب أكبر من لبنان، الممرّ الصغير منذ أيام «كامب ديفيد» الذي تتفجّر فيه الأزمات، ومن مصلحة لبنان أن ينأى بنفسه عن الصراعات، ووقف استيراد حروب الآخرين، واستعادة دور الدولة التي تنازلت تنازلاً مزمناً ومستمراً منذ أكثر من خمسة عقود عن دورها الضامن والحامي الوحيد لسلامة الوطن والأرض، واستعادة دور المؤسّسات بإعادة تركيبها، بدءاً برئاسة الجمهورية والحكومة وسياساتها، وصولاً إلى جميع مؤسّسات الدولة، وفي مقدّمتها الجيش الذي سيكون حجر الأساس الذي لا يمكن من دونه التفكير ببناء المرحلة المقبلة. لكنّ ذلك كلّه من باب التمنيات التي تحتاج إلى سياسات من «الحياد»... ليست متأكداً أننا ندافع عن الحضارة من خلال زرع الهمجية والبربرية» (بحسب تعبير ماكرون)، وهو توصيف لن ترضى عنه إسرائيل. وطالما الحقد الأعمى الحربية، ستستمر في الحرب في غزّة ولبنان هذه المرة الأولى التي يتعرّض فيها لبنان لهذا الحقد الكلي، ولشعور بالعزلة قوي جداً. دخل حرب «إسناد» بسيطة فخرج بحرب وضعته في مركز زلزالها، إذ تستخدم الدولة العبرية التهما الحربية كلّها للتدمير واستنساخ ما فعلته في غزّة، وترفض البحث عن أيّ صيغة لحلّ دبلوماسي، وتتمسّك أكثر بعدم العودة إلى ما قبل 8 أكتوبر/ تشرين الأول (2023). فيما يسعى نتنياهو إلى كسر وحدة الشعب اللبناني وزعزعة التضامن.

النقاش مع الطائفة الشيعية الأكثر تضرّراً ليس أمراً بديهياً ويميل إلى التدهور. كثيرون قريبون من حزب الله مقتنعون بأنهم «انتصروا في الحرب»، على الرغم من القتلى والجرحى والدمار، كما لو أن ذلك كلّه ليس مهمّاً، وسط تهديدات بالانكفاء نحو الداخل، ما يعني أن لبنان سائرٌ إلى حرب أهلية لسمات الانقسامات كلّها، وفي وقت لا تبدو معه إسرائيل مستعدّة لوقف الحرب وتحديد أهدافها السياسية. واكتفت غالبية الدول العربية بتفويض دبلوماسي من الدرجة الثانية في المؤتمر، وهي علامة على أنها لم تكن تتوقّع كثيراً من الناحية السياسية في قاع لبنان البارد، الذي تقصفه إسرائيل يومياً، ويقع فريسة لأسوأ الكوارث الإنسانية في تاريخه.

(كاتب لبناني)

ماكرون وميقاتي قبل مؤتمر دعم لبنان، باريس، 24 أكتوبر 2024 (آلان جوكار/فرانس برس)

> نتائج الحرب أكبر من لبنان، الممرّ الصغير منذ «كامب ديفيد»، تتفجر فيه الأزمات، ومن مصلحته أن ينأى بنفسه عن الصراعات

كاريكاتير عماد حجاج

في دلالات الهجوم على إيران

حسين عبد العزيز

لم يكن الهجوم الإسرائيلي على مواقع عسكرية ومصانع للأسلحة ومنظومات صواريخ أرض-أرض وجو-جو، ومواقع تخزين صواريخ ومسيّرات، في محافظات طهران وخوزستان وإيلام مفاجئاً. لا أن نية الهجوم الإسرائيلي وتفاصيله سرّبتا من طريق وثيقتَين سرّيتَين أميركيتين، وليس بسبب تصريحات غير مباشرة لمسؤولين إسرائيليين بنية الردّ على إيران، بل لأن إسرائيل لا تستطيع تجاهل الهجوم الإيراني عليها بداية شهر أكتوبر/ تشرين الأول الحالي، وهي لم تفعل ذلك (تجاهلت الردّ) فإنها تُقدم على سابقة تاريخية تتنافى مع استراتيجيتها ومبادئها العسكرية والإرادة الأميركية، فإنها اتخذت قرار الردّ، وهو قرار يتجاوز الهجوم الإيراني الأخير، ويشير إلى نيّة إسرائيل بالتصعيد العسكري، لأسباب عديدة.

أولها، تفاوت القدرات العسكرية بين الجانبين. فقد كشف الهجوم الإسرائيلي أخيراً هذا الواقع، فالهجوم حصل بطريقة متدرّجة مرحلياً، في المقدمة طائرات عالية المستوى تقنياً دمّرت منظومة دفاعات أرض-جو، مهدّدة الطريق أمام الطائرات والمسيّرات المكلّفة بالقصف، أعقبتها طائرات مهمتها اعتراض أي هجوم جوّي إيراني، في جانب طائرات للتشويش.

لم تسقط أيّ طائرة إسرائيلية في أثناء الهجوم، ولا يُعرف سبب ذلك، هل لعجز إيراني أم لرغبة إيرانية في تفاديه؟ لكنّ أغلب الظنّ عدم امتلاك إيران منظومة صواريخ متطوّرة، فمنظوماتها الصاروخية تنتمي إلى الجيل الثالث، فيما تمتلك إسرائيل منظومات من الجيل الخامس، وهذا يعني باللغة العسكرية أنّ تطور المواجهة بين الجانبين سيجعل المراكز الاستراتيجية الإيرانية هدفاً لإسرائيل، وهو ما لا تتحمّله إيران. وإذا أضفنا عمليات الاغتيال الإسرائيلية داخل إيران، فستكون إيران ساحة شبه مفتوحة أمام إسرائيل. ثانياً، لا تمتلك منشآت نفطية، وهذه هي الرسالة الإسرائيلية الأكثر أهمية، بمعنى أن عدم رفع وتيرة التصعيد والذهاب نحو حافّة الهاوية العسكرية، ذلك أن استهداف هذه المواقع والمنشآت سيجبر إيران بالضرورة على تصعيد ليس مع إسرائيل فقط، بل على تصعيد يهدّد المصالح الأميركية في المنطقة، وخصوصاً في منطقة الخليج العربي، لما تمتلكه إيران من قدرة على تعطيل الملاحة البحرية للناقلات النفطية.

رابعاً، إذا ما أضفنا إلى العوامل الثلاثة السابقة الموقف الإيراني من الهجوم الذي اعتبرته طهران ضعيفاً من حيث الأضرار، ثمّ ما نقلته وكالة تسنيم الإيرانية من حقّ إيران الاحتفاظ بحقّها في الردّ على أيّ اعتداء، فإننا أمام خطاب منخفض الوتيرة، ولا يشير إلى نيّة إيرانية بالتصعيد العسكري، لأسباب عديدة. أولها، تفاوت القدرات العسكرية بين الجانبين. فقد كشف الهجوم الإسرائيلي أخيراً هذا الواقع، فالهجوم حصل بطريقة متدرّجة مرحلياً، في المقدمة طائرات عالية المستوى تقنياً دمّرت منظومة دفاعات أرض-جو، مهدّدة الطريق أمام الطائرات والمسيّرات المكلّفة بالقصف، أعقبتها طائرات مهمتها اعتراض أي هجوم جوّي إيراني، في جانب طائرات للتشويش.

لم تسقط أيّ طائرة إسرائيلية في أثناء الهجوم، ولا يُعرف سبب ذلك، هل لعجز إيراني أم لرغبة إيرانية في تفاديه؟ لكنّ أغلب الظنّ عدم امتلاك إيران منظومة صواريخ متطوّرة، فمنظوماتها الصاروخية تنتمي إلى الجيل الثالث، فيما تمتلك إسرائيل منظومات من الجيل الخامس، وهذا يعني باللغة العسكرية أنّ تطور المواجهة بين الجانبين سيجعل المراكز الاستراتيجية الإيرانية هدفاً لإسرائيل، وهو ما لا تتحمّله إيران. وإذا أضفنا عمليات الاغتيال الإسرائيلية داخل إيران، فستكون إيران ساحة شبه مفتوحة أمام إسرائيل. ثانياً، لا تمتلك

> لا ترغب إيران في اللجوء إلى استخدام قوتها في عرقلة تجارة النفط

إيران (عكس إسرائيل) قدرةً واسعةً على المناورات العسكرية، فقبيل تنفيذ إسرائيل ضرب إيران في لبنان وسورية والعراق واليمن، كان لا تمتلك هوامش الهجوم على إسرائيل مباشرة، وهذه لغة الحرب المباشرة غير المعمول بها إلا في الحالات الاستثنائية، وما خاطرها بالّغة الشدّة، لأنها قد تنحدر مواجهةً شاملةً ومباشرةً، وهو ما لا تتحمّله إيران على المستويات العسكرية والاقتصادية والاستراتيجية.

ثالثاً، لا ترغب إيران في اللجوء إلى استخدام قوتها في عرقلة تجارة النفط، فمثل هذه الخطوة ستضعها مباشرة في مواجهة العالم كلّه، خصوصاً دول الخليج العربي، التي تمتلك علاقات صداقة قوية معها. تشير المعطيات السابقة كلّها إلى أن الهجمات، والهجمات العسكرية المضادة بين إسرائيل وإيران، انتهت أو شارفت على الانتهاء، ليبقى الصراع في الساحات الجانبية.

لكن تجارب الحروب والتاريخ تُعلّمنا أنه ليس كلّ شيء بمقدار، وأن متغيّرات الصراع قد تتغيّر بشكل مفاجئ، وإن ظلّ احتمالاً بعيد التحقّق في ظلّ اختلال موازين القوى، ووجود عربيٍّ يكتفي بعضه بالمشاهدة، وبعضه الآخر بالتواطؤ مع إسرائيل والولايات المتحدة.

(من أسرة التلفزيون العربي)

هذا النقاش في أصيلة

معن البياري

كان الطحّ شديداً على أنظمة الغرب الديمقراطية في مشاركات 14 وزيراً ودبلوماسياً سابقاً ومثقفاً وأكاديمياً، من مصر والمغرب وبالبحرين وإسبانيا وتشيلي والإمارات واليمن والعراق وليبيا وموريتانيا، في ندوةٍ من ثلاث جلساتٍ في يومين، أخذت عنوان «قيم العدالة والنظم الديمقراطية»، ضمن أشغال منتدى موسم أصيلة الثقافي الدولي في دورته (الـ45) المنعقدة حالياً. ويبدو أمرٌ كهذا مسوّغاً، أو قابلاً للتفسير (والتبرير) بالنظر إلى أن اختلالاً كبيراً ومكشوفاً بين سيادة نظم ديمقراطية في بلدانها، تأخُذ بشروط الديمقراطية (والليبرالية أيضاً) واستحقاقاتها وغياب تحقيقها قيم العدالة وممارستها (على الصعيد الكوني خصوصاً). ولأن حرب الإبادة الجارية على غزّة مستمرّة، فقد كانت المثال الأكثر حضوراً وتكراراً في كلمات المشاركين، شاهداً معاينَاً على هذا الحال. وإذ تباينت سويّات المقترَبات والمداخل النظرية و«المفهوماتية» (إن صحّت المفردة)، في مشاركات «المتدخّلين» (بتعبير مغربي نافع)، وفي تعقيباتٍ عليها وأسئلةٍ ناقشتْها، وإذ اتسم بالتسرّع والسطحية والإطلاقية بعض ما سمعنا، نحن الحضور في مكتبة الأمير بندر بن سلطان ومركز الحسن الثاني للملتقيات الدولية في المدينة الرائقة في شمال المغرب، فإن هذين الأمرين لا ينفيان أن أهمية ما قيل في الندوة ماثلة في أن الذين قالوه من نخب عالية المستوى في التعليم والخبرة والتجربة، وكثير منهم أقام في الغرب طويلاً، ودرس فيه، وعمل في مؤسسات دولية، أي إن احتكاكهم في الغرب كبير، فضلاً عن أن غالبيتهم محافظون سياسياً، وليسوا من أصحاب المنظورات الثورية (واليسارية) وأبناء مؤسسات وأجهزة حكومية في بلدانهم التي تقيم مع الولايات المتحدة ودول الغرب الأوروبي علاقات تحالف (أو تبعية ربما). وبذلك، يمكن القول إنهم أهل خبرة في التعامل مع الدول التي تأخذ بالديمقراطية نظاماً سياسياً لها، لكنها تمارس ازدواجية في معايير التعامل مع قضايا العالم. خصوصاً قضايا العرب، ولا تكترث بقيمة العدالة واحدة من ركائز المنظومة الأخلاقية الإنسانية في الممارسة الديمقراطية المفترضة.

ولأن المتحدّثين، وبينهم وزراء، وسفراء، عرب سابقون، كانوا «يبتدون» ولم يكونوا يحاضرون، فقد شرّق بعض كلامهم وغرب، من دون كثير اعتداد بأرضيات أكاديمية وتحليلية واجبة في مناقشة أسئلة جوهرية تتعلق بالديمقراطية وقيم العدالة الكونية، وبالدبلوماسية الدولية ومحدداتها، غير أن هذا لا يلغي وجوب الإشادة بمشاركات مختصين مغاربة (تاج الدين الحسيني ومحمد العزوز، ووزير العدل المغربي الحالي، عبد اللطيف وهبي) ذهبت إلى ما هو عميق وأكثر حفراً في المسألة المطروحة، وهي عويصة، استسهلتها مشاركاتٌ في الندوة بخفّةٍ. عندما لم تحترس، وهي تقول ما تقول عن قيم الحق والعدالة والقانون الدولي، من الشطط في لعن هذه القيم نفسها، لا لشيء، إلا لأن الغرب «يتشدّق» بها (تخيّل استخدام هذه المفردة من معجم فقير!)، على أن التأشير إلى هذا التوصيف، الجزئي على أي حال، لا ينفي قيمة ثمينة لمشاركات أخرى، لم تشغل نفسها بالذي جرى تركيز كثير عليه، وموجزه أن الديمقراطية الليبرالية (مع فروق بين المفهومين طبعاً) ليست النظام الأمثل لتحقيق العدالة، وحاولت هذه المشاركات التوازن، وشدّدت على وجوب حماية قيمة العدالة في القوانين والدساتير وتأمين سلوك سياسي وإجرائي يزاولها. كما لا ينفي عدم إغفال إتيان طفيفٍ في بعض المشاركات على مسؤولية العرب أنفسهم عن حالهم المستضعف، ووجوب خروجهم من حالة الندب والشكوى التي يقيمون فيها، سيما أن ليس هناك أي دولة عربية ديمقراطية (على ما قال عبد الخالق عبد الله). سخر عمرو موسى من أزعومة أن إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، وقال

عن عوائق التقارب المصري الإيراني ومحفّزاته

عصام شعبان

ضمن جولة إقليمية استغرقت أسبوعَين، شملت تسع دول في الشرق الأوسط، وصل وزير الخارجية الإيراني عبّاس عراقجي (16 أكتوبر/ تشرين الأول الحالي) إلى القاهرة، والتقى نظيرة المصري بدر عبد العاطي، والرئيس عبد الفتاح السيسي. ويأتي الاجتماع التشاوري ضمن سياقات أهمّها استمرار العدوان على غزّة ولبنان، وتكرار الهجمات على سورية واليمن، في محاولة لاستباق هجوم شنته إسرائيل (فجر السبت الماضي) على إيران، حاولت إيران التجهّز له عسكرياً ودبلوماسياً، وجذب الأطراف عبر تنشيط آليات الاتصال، بما فيها اللقاءات الثنائية واجتماعات دولية وإقليمية، منها اجتماعات «بريكس» وفي الأمم المتحدة ودول جنوب القوقاز، إلى جانب نشاط سفرائها، مستهدفةً كسر الحصار، وإيضاح مواقفها، وكسب أنصار، وهي تخاطب دول المنطقة بشأن خطورة التصعيد الذي يترك آثاره في الجميع، غير رسائل تحذير الخصوم من دعم تلّ أبيب، مع تأكيدها في الوقت نفسه تبنّي نهج يخفّض التصعيد، مطالبةً بأدوار دبلوماسية تقود إلى وقف إطلاق النار في غزّة ولبنان.

وقبل الحرب على غزّة ولبنان، استطاعت إيران تحقيق تقدّم في استراتيجية للحوار والتعاون مع بلدان المنطقة، بدعم وساطات عدّة (عمانية وعراقية وصينية)، واستعادت علاقتها مع السعودية ومجمل دول الخليج تباعاً، عدا البحرين، بينما ظلّت القاهرة على حالها من الحذر والتردّد تجاه بناء علاقات دبلوماسية طبيعية مع إيران، رغم الرسائل المتبادلة عن نيّة للتقارب، ولقاءات بين مسئولي البلدين في عُمان وجنيف وغامبيا ونيويورك، بجانب توجّه رئاسي ظهر في لقاء الرياض، على هامش اجتماع مشترك بين الدول العربية والإسلامية، إضافة إلى حضور مصري في تأبين الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، وتنصيب سلفه مسعود بزشكيان. لكن يبدو أن هذه الصيغ من التواصل تبقى في إطار بروتوكولي من دون توثيقها بعلاقات دبلوماسية رسمية، ولم تدفع مشتركات (كما الحرب) إلى زيادة التنسيق بين البلدَين، رغم توجّهات إسرائيلية للهيمنة على الشرق الأوسط لا يمكن تعطيلها من دون مواقف مشتركة بين دول الإقليم، تفرض (وتمثّل) دافعاً لمراجعة القاهرة علاقاتها الدولية والإقليمية، ومنها العلاقة مع إيران، التي يمكن أن تسهّل بلورة تفاهمات عربية تجاه سياسة طهران في لبنان وسورية والعراق، تحقّق ما تدّعيه طهران من «احترام مبادئ الاستقلال والسيادة ووحدة الأراضي بالنسبة لجميع دول المنطقة»، غير الملفّ اليمني الذي يؤثّر في مصر بشكل بالغ، من ذلك تراجع عوائد قناة السويس مع استمرار حالة عدم الاستقرار في البحر الأحمر، بجانب ملفّ أمن الخليج واستقراره، الذي كان يساق ضمن كوابح الصلات بين مصر وإيران، بينما الأخيرة تحاول نفي صورتها مصدرَ خطر، وتعيد صياغة علاقتها عبر طرح التعاون الاقتصادي والأمني والدبلوماسي مع دول الخليج، التي دل على تطوّر علاقات طهران بها لقاء وزراء خارجيتها مع نظيرهم الإيراني في الدوحة أوائل الشهر الجاري (3 أكتوبر)، ولقاءات مماثلة على هامش اجتماع الدورة العامة الـ79 للأمم المتحدة، غير زيارتَين إلى الكويت والبحرين (21 - 22 أكتوبر).

وعلى مستوى أمني، شاركت قوات عُمان والسعودية وقطر مع سبع دول أخرى تطلّ على المحيط الهندي في مناورات بحرية (آيونز 2024)، إلى جانب روسيا والهند، وبها حاولت طهران دعم مفهوم «الإقليمية»، والتدليل على حسن الجوار، والأمن المشترك، وهو ما يؤتي ثماره سريعاً، يُؤشّر عليه إعلان قائد بحرية الجيش الإيراني (الثلاثاء الماضي) اقتراحاً سعودياً بتنفيذ مناورات بحرية في البحر الأحمر. ويتزامن مع ذلك تكرار طهران رسائلها وشرح رؤيتها بلسان مسؤوليها مع مختلف الأطراف، بينها رسالة وزير خارجيتها إلى نظرائه في بريطانيا وألمانيا وفرنسا، أن ردّها على اغتيال إسماعيل هنيّة ومهاجمة أراضيها جاء وفق المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وتؤكّد انتهاء العملية، ورغبتها في عدم توسيع نطاق الحرب، لكنّها في الوقت نفسه أعلنت استعدادها عسكرياً لمواجهة لا تخشاها، وأن ردّها سيكون حاسماً، وكذلك أبلغت الولايات المتحدة عبر سفير سويسرا أن مشاركة أطراف ثالثة في المواجهة مع إسرائيل لا تساهم في خفض التصعيد. ونقلت الرسالة نفسها عبر سلطنة عمان، التي ساهمت من قبل في تفاوض غير مباشر مع واشنطن (كان عراقجي ضمن فريق إيران المفاوض)، وتطالب حالياً جميع الأطراف المعنية ببذل الجهود لإقرار وقف إطلاق النار في غزّة ولبنان، لأنه الأساس الذي يُؤدّي إلى إزالة «التوتّر» ويدفع إلى «التشاور»، والعمل معاً «بحثا عن الاستقرار».

وهذا التغيّر في التوجّهات الإيرانية يرتبط بواقع إيران داخلياً، ورغبتها في التهدئة، وليس منفصلاً عن صورة العلاقات الدبلوماسية في الشرق الأوسط، ومرونة أطرافها، ومنها السعودية وتركيا وتوجههما الجديد نحو تقليل حدّة الاختلافات والبحث عن مشتركات. لكنّ مصر ما زالت متحفّظة تجاه ايران، رغم اللقاءات والتصريحات المتبادلة عن تطوير علاقة البلدين، كان آخرها لقاء الرئيس المصري نظيره الإيراني،على هامش اجتماعات مجموعة بريكس في قازان بروسيا، واتفق فيه الرئيسان على «أهمّية الجهود المشتركة لاستكشاف آفاق تطوير العلاقات الثنائية»، حسب ما نقلت وسائل إعلام إيرانية، لكن واضح أنّه لا أفقَ مغايراً، ولا خطوات فعلية تبذل لتطبيع العلاقات، كما يشيع بعضهم حالياً، أو ما تردّد سابقاً، وإن كان السيسي يدعو إيران إلى تصحيح مواقفها وصورتها التي ارتسمت طوال أربعين عاماً، ويبعث برسالة طمأنينة قائلاً إن القاهرة «لم تُقدم خلال السنوات التي تعرّضت فيها العلاقات الإيرانية المصرية إلى مشاكل على أيّ خطوة ضدّ مصالح الجمهورية الإسلامية»،

> ظلّت القاهرة على حذر وتردّد تجاه علاقات طبيعية مع طهران، رغم لقاءات بقيت في إطار بروتوكولي من دون توثيقها علاقات دبلوماسية رسمية

> رغم تباينات في المواقف بين مصر وإيران، يمكن الارتكاز على المشتركات بين البلدين، خاصّة مع مخطّطات إسرائيل التوسعية

وتبدو العلاقات بين البلدين مشدودةً إلى عواملَ تاريخية وتصورات متناقضة للنظامين، وتخلق عوائق على مستويات سياسية وأمنية، وتولّدت مع حدثَين أساسيَين، معارضةُ قادة الثورة وأسلافهم في إيران اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل (1979)، وما أضافه توسّع نفوذ طهران في أربع دول عربية من مخاوفَ لدى مصر، خاصّة مع دعم سياسي وعسكري لمجموعات مسلّحة تراه القاهرة تحدّياً للأمن عربياً، يحدّ من سلطة الدولة ومفهومها في لبنان والعراق واليمن، عبر تنظيمات خارجها. وعلى مستوى سياسي داخلي، ترى قوى الثورة المضادّة في مصر إيران بعين قلقة، لأنّها رحّبت بثورة يناير (2011) واعتبرتها شبيهة بثورتها الإسلامية، ستشكل نظاماً مناهضاً لإسرائيل وواشنطن، هذا إلى جانب مخاوف وادّعاءات بأن إيران حاولت التأثير في الشأن المصري خلال الثورة عبّر حزب الله، وقبلها اتهامات بممارسة إيران أنشطةً تخابر في مصر، كما لم ترحّب طهران بنظام 30 يونيو (2013)، ورغم ذلك، حضر حفل تنصيب السيسي (2014) رئيساً الراحل حسين أمير عبد اللهيان، حين كان نائب وزير الخارجية للشؤون العربية والأفريقية ووزيراً للخارجية فيما بعد.

وضمن المعوقات السياسية على مستوى إقليمي ودولي، علاقة القاهرة مع الولايات المتحدة ودول غربية، إضافة إلى التنافس بين قوى الشرق الأوسط، واختلاف المعالجات بشأن قضايا أساسية تتعلّق بقوى المقاومة في المنطقة وعلاقتها بإيران، في ظلّ التزام مصري بمعاهدة السلام، حتى مع اختراق تلّ أبيب بعض بنودها الأمنية، كما إصرارها على البقاء في محور صلاح الدين، من دون تحديد موعد للانسحاب، وما زالت القاهرة تراهن على علاقتها بواشنطن ووقف إطلاق النار حلّاً لأزمة المحور، كما أن هناك اختلافاً في معالجة ورؤية البلدين للصراع مع إسرائيل، ترى القاهرة أن هناك ضرورة إلى إعادة سلطة محمود عباس إلى غزّة، وتحاول حشد دول أوروبية حول ذلك، وموافقة إسرائيل ضمن دور الوساطة، بينما تباعد الخطى مع فصائل المقاومة، وترى فيها أزمة، ولم تعد متحمّسة تجاه ملفّ المصالحة والحوار مع (وبين) فصائل المقاومة والقوى السياسية الفلسطينية، وكان واضحاً ذلك في موقفها من حركة حماس منذ اجتياح رفح، حيث لم تصدر بيانات رسمية بعد اغتيال الشهيدَين إسماعيل هنيّة ويحي السنوار، وكلاهما كانا على علاقة بالقاهرة في فترة سابقة، بل زار وفد «حماس» القاهرة قبل السابع من أكتوبر (2023) بأيام.

ويمكن تفهّم التباعد مع إيران على الأرضية نفسها، بما في ذلك انخفاض مستوى التبادل الدبلوماسي، واقتصاره على بعثة لرعاية المصالح، وتبادل الرسائل الدبلوماسية، مع نشاط تجاري وسياحي محدود للغاية، وإن كانت القاهرة تبرّر موقفها بالاتزان الاستراتيجي، وتحفُظها على الانخراط في محاور ضمن استقطاب دولي، وأحكام أيديولوجية مسبقة، لكنّها في الوقت نفسه، تضع العلاقة مع واشنطن والسلام مع إسرائيل ضمن خياراتها الاستراتيجية، وفي الوقت الذي تتحدّث عن الانفتاح، فإنها تضيّق دوائر العلاقات الدبلوماسية، ضمن انحيازات ومفاهيم أيديولوجية، تنفيها حين تريد، متعلّلة بتحقيق التوازن، بينما الانفتاح على إيران وغيرها من قوى الشرق الأوسط يوفّر في الواقع آليات تشاور لخلق توازن حقيقي في مواجهة عدوان إسرائيل، وقد بات واضحاً أن ليست هناك حلول للخروج من المأزق المشترك عبر مواقف فردية لكلّ دولة على حدة.

وأخيراً، ليست العلاقة مع طهران تحمل أضراراً كما تلّ أبيب، التي تُظهر مع كلّ صراع حقيقي عداءها للقاهرة ومجمل دول المنطقة وشعوبها، طالما لم تذعن لها، ويعتبرها الشعب المصري الخطر والمهدّد الأكبر للأمن والاستقرار، وهذا يعيد التذكير بأهمّية إعادة تقييم وتعيين العلاقات الإقليمية والدولية، وبناء تحالفات جديدة ليست بالضرورة بديلاً من صلات قائمة، لكنّها أداة تسمح بقدر من الاستقلالية أكبر، وتوفّر خيارات متعدّدة للحركة، خاصّة مع انخراط مصر في تجمّعات كما «بريكس»، تحاول خلق نموذج تعاون على مستوى اقتصادي وسياسي متعدّد الأطراف، لا تسيطر عليه واشنطن.

وإجمالاً، ورغم تباينات في المواقف بين مصر وإيران، يمكن الارتكاز على المشتركات بين البلدين، خاصّة مع مخطّطات إسرائيل التوسعية، وتربصّ بالقاهرة طوال عام مضى، وإن كان فتح باب للحوار مع تركيا لتقليص ملفاتّ الخلاف وإيجاد فرص للتعاون الاقتصادي يمكّن من اتخاذ الموقف نفسه مع ايران، انطلاقاً من رؤية استراتيجية تتحسّب لسيناريوهات مستقبلية، وأخرى لم تكن متوقّعة، مع التركيز في مصالح وأهداف مستديمة وطويلة الأجل مع مجمل بلدان المنطقة، حول ملفّات محلّ اتفاق، وفرص تعاون (منها ملفّ الطاقة والتبادل التجاري)، إضافة إلى علاقات سياسية يمكن أن تدعم الوساطة المصرية بمّا يُعزّز الدور الإقليمي لمصر، لا ينتقص منها كما يتصوّر بعضهم خوفاً أو تبريراً.

(كاتب مصري)

بين وقف النار ووقف الحرب

معين الطاهر

مع اشتعال لهيب المعارك في جبهتَي لبنان وغزّة، المترافق مع الردّ الإسرائيلي المنضبط والمحدود على إيران، ومع اقتراب موعد الانتخابات الأميركية في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، تتكثّف الضغوط الأميركية لتحقيق وقف لإطلاق النار في الجبهتَين كلتيهما، ويُثار السؤال عن احتمال نجاح هذا الجهد، وما إذا كان وقف إطلاق النار سيؤدّي إلى وقف حرب الإبادة الجماعية على غزّة، ونسختها المكرّرة في لبنان، ومدى ارتباط ذلك باحتمال نشوب حرب إقليمية أو تراجعها، وبأيّ شروط؟ ولماذا يبدو وشيكاً، خلافاً لما سبقه من محاولات طوال عام؟ وهل سيقتصر على بضعة أيام أو أسابيع تكون بمنزلة استراحة للمحاربين، تنتهي بعدها تلك الهدنة المؤقّتة؟ وهل يجري هذا بالتزامن ما بين الجبهتَين، أم أن متغيرات الحرب فرضت مساراً مختلفاً لكلّ منهما، على النقيض ممّا كان يُقال عن ربط وقف إطلاق النار في لبنان بوقفه في غزّة؟

توافقت إدارة بايدن مع بنيامين نتنياهو على حدود الردّ الإسرائيلي على الردّ الإيراني، بل بُلّغت السلطات الإيرانية بموعد الهجوم وأهدافه التي اقتصرت على ضرب نحو 20 هدفاً شملت مواقع الدفاع الجوي ورادراته ومنظومات إس 300، ومصنعاً لتصنيع وقود الصواريخ الباليستية، بحسب ادّعاء الناطق باسم الجيش الإسرائيلي، في حين قلّلت إيران من هذا الادّعاء وأهميته، ولم تشمل الهجمات منشآت النفط، أو البنية التحتية، أو المنشآت النووية، أو استهداف شخصيات إيرانية بارزة، ولم يطاول قلب العاصمة طهران، أو يوقع خسائر بين المدنيين، الأمر الذي يستوجب ردّاً إيرانياً.

لا تريد إيران حرباً إقليمية، بل إنّ خشيتها من امتداد الحرب إليها قد جعل الدوائر القريبة منها تردّد مقولةَ إن الضربات التي وجّهت إلى حزب الله في لبنان ما هي إلا فخّ يراد لإيران الوقوع به لضرب قدراتها قبل أن تكتمل. أمّا نتنياهو فهو يسعى إلى جرّها إلى هذه الحرب ويستعجل ضرب منشآتها النووية، لكنّه يدرك أنه لا يستطيع وحده إكمال هذه المهمّة التي تحتاج إلى تدخّل أمريكي مباشر، ولذا هو يَنتظر تغييراً في الاستراتيجية الأميركية بعد الانتخابات المرتقبة، بحيث ينتقل تركيزها الرئيس على منطقة الشرق الأوسط، وإقامة تحالف إقليمي في مواجهة إيران. السياسة الأميركية الحالية تتّفق مع إسرائيل في ضرب حلفاء إيران في المنطقة، وفي الدفاع عن إسرائيل في مواجهة أيّ تصعيد إيراني، لكنّها تفضّل إبقاء توجّهها نحو مواجهة روسيا والصين، والسعي إلى تجميد النزاعات في الشرق الأوسط، مع بقاء انحيازها المطلق إلى الكيان الصهيوني، وتثبيت دوره المهيمن على المنطقة. وهي تخشى من أن أيّ تصعيد للصراع قد يؤثّر سالباً في حظوظ الإدارة الديمقراطية في الانتخابات الأميركية، بل لعلّها بعد أن نجحت في ضبط الردّ الإسرائيلي تقوم بمحاولتها الأخيرة لتحقيق إنجاز معنوي عبر ادّعائها بوجود خطّة لديها لإنهاء الحرب، والبدء بترتيبات ما تدعوه بـ«اليوم التالي»، وأن تسعى إلى تتويج ذلك بمحاولة التوصّل إلى وقف لإطلاق النار في الجبهتَين اللبنانية والفلسطينية قبل الانتخابات الأميركية.

ستعتبر إيران من جهتها ذلك فرصةً لها للتملّص من توجيه ردّ على الردّ الإسرائيلي، متعلّلة بأن الأولوية هي لتحقيق وقف لإطلاق النار ووقف الحرب في غزّة ولبنان، وهو المبرّر ذاته الذي استخدمته عند تأخير ردّها على استشهاد إسماعيل هنيّة في طهران، كما أنها فرصتها للخروج من دوامة امتداد الحرب إليها، ولإعادة تقدير الموقف في ضوء توجّهات الإدارة الأميركية الجديدة، وشروط وقف إطلاق النار المحتملة، خصوصاً في الجبهة اللبنانية بما يكفل المحافظة على حزب الله فاعلاً في سياسة لبنان والإقليم.

على الرغم من الضربات التي تلقّاها، تمكّن حزب الله من إعادة تأسيس منظومة القيادة والسيطرة، وخاض قتالاً مشرّفاً في قرى الواجهة الأمامية في الحدود مع فلسطين المحتلّة في مواجهة أربع فرق عسكرية إسرائيلية. لكنّه يسعى إلى تحقيق وقف عاجل لإطلاق النار، بعد تهجير نحو مليون ونصف المليون لبناني، وتدمير الضاحية الجنوبية وعشرات القرى في الجنوب والبقاع، وسيادة مخاوف حقيقية من تأثّر نفوذه وتراجعه في لبنان، ومن إعادة تشكيل الخريطة السياسية والطائفية فيه، كما حدث بعد اجتياح عام 1982، وخروج قوات المقاومة الفلسطينية من لبنان، وبعد استشهاد عدد وافر من قيادته العسكرية والسياسية، وفي مقدّمتهم حسن نصر الله، فوّض حليفه رئيس مجلس النواب وزعيم حركة أمل، نبيه برّي، بإدارة ملفّ مفاوضات وقف إطلاق النار على جبهته بمعزل عن وقف إطلاق النار في فلسطين. اللافت أيضاً أن المطالبات الإسرائيلية بتراجع مقاتلي الحزب إلى ما وراء الليطاني لا قيمة عسكرية أو سياسية لها، فالحزب قادر على حشد مقاتليه من أبناء الجنوب في قراهم، وهو ما فعله بعد الانسحاب الإسرائيلي عام 2000، وقدراته الصاروخية تتجاوز حدود مجرى الليطاني بمئات الكيلومترات، والجديد هو اقتراح إرسال قوات دولية إلى الجنوب إضافة إلى قوات الأمم المتحدة والجيش اللبناني لتحييد حزب الله ونزع سلاحه، وهو ما يبدو القاسم المشترك ما بين خطّة وقف إطلاق النار في لبنان ومثيلتها في غزّة.

في غزّة، وصلت حرب الإبادة الجماعية، وما يرافقها من قتل وتجويع ذروتها، وشهدت الأيام الماضية تنفيذ جزء هامّ من خطّة تهجير شمال غزّة، ابتداءً من مخيم جباليا، وأصبح القطاع برمّته منطقةً غير قابلة للحياة البشرية. انتقلت المقاومة في غزّة (على الرغم من صمودها وقتالها الأسطوري) إلى مرحلة حرب العصابات، لتخوض حربَ استنزافٍ طويلةً ضدّ الجيش الإسرائيلي الذي أصبح يعتبر جبهة غزّة جبهةً ثانويةً، وتراجع حجم قواته فيها من عشرة فرق إلى فرقة واحدة تعزّزها قدراته الجوية. لم يتراجع نتنياهو عن أهدافه، لا في لبنان ولا في غزّة، ولا على مستوى الإقليم، لكنّه أصبح في وضع يسمح له برسم صورة نصر متوهَّمة، بعد استشهاد يحيى السنوار، وعملية جباليا، وبدء الحرب على الجبهة اللبنانية، وارتفاع شعبيته في داخل المجتمع الإسرائيلي، لذا صار بإمكانه أن يتّخذ قرارات تتعلّق بجبهات القتال، لم يكن بإمكانه أن يتّخذها في السابق نظراً إلى تعارضها مع أهدافه وبسبب ضغوط حلفائه، صفقة تبادل في غزّة تؤدي إلى إطلاق سراح بعض الأسرى تمنحه بعض الراحة في داخل مجتمعه الإسرائيلي. في لبنان، حقّق نتنياهو هدف فصل القتال الدائر فيه عن القتال في غزّة، وإذا ما اضطر إلى وقف إطلاق نار هنا أو هناك، فهو لن يتخلّى عن أهدافه بالقضاء على المقاومة في غزّة واستمرار السيطرة عليها، وفي محاربة حلفاء إيران في المنطقة وتدمير قدرات حزب الله، وتغير المعادلة السياسية والطائفية في لبنان، وهي أهداف تشاركه إياها الإدارة الأميركية الحالية، التي تسعى لأن تحقّق بالسياسة ما لم يتحقّق بالحرب، وستدعمه أيضاً إدارة دونالد ترامب في حال فوزه في الانتخابات.

كلّ من «حماس» وحزب الله سيرحّبان بوقف ولو مؤقّت لإطلاق النار، على أمل تحفيف المعاناة الإنسانية، وإعادة تنظيم صفوفهم، ولعلّ ذلك يفتح نافذةً على وقف الحرب وانسحاب الجيش الإسرائيلي، والإدارة الأميركية في حاجة إلى أيّ خطوة في هذا الطريق إلى حين انتهاء الانتخابات، وعلى الأرجح، هي فترة مؤقّتة لكلّ الأطراف، وفرص تحقيقها الآن أكثر من أيّ وقت مضى، لكنّ الحرب بأشكالها المتعدّدة ستبقى متواصلة، فهي كما هي في تعريفها الذائع الصيت امتداد للسياسة بأدوات أكثر عنفاً، وقد تحصد السياسة مالم تحقّقه الحرب.

(كاتب فلسطيني)

> لا تريد إيران حرباً إقليمية، وردّدت دوائرها أن الضربات لحزب الله في لبنان فخّ يستدرج إيران لضرب قدراتها قبل أن تكتمل

> لم يتراجع نتنياهو عن أهدافه، لا في لبنان ولا في غزّة، ولا إقليمياً، لكنّه في وضع يسمح له برسم صورة نصر متوهَّمة

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads